



بنك الاستثمار القومي
قطاع الاستثمار والموارد
الدعم الفني للاستثمار

تقارير قطاعية العدد الأول – المجلد الأول



الأزمة الحالية للسكر وآفاق الحل

أكتوبر ٢٠١٦ م

سلسلة دراسات قطاعية

سلسلة دراسات قطاعية هي سلسلة دورية تصدر عن الإدارة المركزية للدعم الفني للاستثمار بقطاع الاستثمار والموارد، بنك الاستثمار القومي. وتهتم هذه السلسلة بإلقاء الضوء على أهم المستجدات التي تواجه القطاعات الصناعية المختلفة في الاقتصاد المصري، وأهم المشكلات التي تواجهها، وكيفية حل المشكلات التي تعترضها.

المحتويات

الصفحة

٤

أولاً: الوضع الحالي لإنتاج السكر في مصر

٥

ثانياً: أسباب حدوث المشكلة الحالية

٨

ثالثاً: الجهود الحكومية لحل الأزمة

٩

رابعاً: آفاق الحل

:

الأزمة الحالية للسكر وآفاق الحل

أولاً: الوضع الحالي لإنتاج السكر في مصر:

بلغ إنتاج مصر من سكر القصب والبنجر هذا العام حوالي ٢,٢ مليون طن، حيث بلغ إجمالي الإنتاج المحلي من سكر البنجر حوالي ١,٢ مليون طن، بما يمثل حوالي ٥٥% من إنتاج السكر، بينما بلغ إجمالي إنتاج سكر القصب حوالي مليون طن، بما يمثل حوالي ٤٥% من إجمالي إنتاج السكر في مصر.

كما بلغ إجمالي الاستهلاك المحلي من السكر نحو ٣,١ مليون طن سنوياً، ما يعني أن هناك فجوة في الاستهلاك قدرها حوالي ٩٠٠ ألف طن من السكر.

أما كمية السكر السائل "جلوكوز + فركتوز" المنتجة هذا العام فقد بلغت حوالي ٢٠٠ ألف طن، ليصل إجمالي إنتاج السكر بنوعيه المبلور والسائل حوالي ٢,٤ مليون طن سكر، بما يحقق حوالي ٧٧% من الاكتفاء الذاتي من السكر، والتي تكفي الاستهلاك المحلي لمدة تسعة أشهر تقريباً.

ومن المتوقع أن يبدأ موسم إنتاج السكر الجديد في مصر في شهر يناير ٢٠١٧. لذا فمن المتوقع ألا تستمر الأزمة الحالية للسكر مدة طويلة، حيث يتوقع أن تنتهي سريعاً بدخول إنتاج الموسم الجديد للسوق.

وتحتل مصر المرتبة الأولى عالمياً في إنتاجية قصب السكر، بمتوسط عام يقدر بنحو ٥٠ طن للفدان. كما تحتل أيضاً مرتبة متقدمة بين أهم الدول المنتجة لبنجر السكر. وتتبنى وزارة الزراعة استراتيجية متكاملة للتوسع الأفقي والرأسي في إنتاج السكر من البنجر لتحقيق الأمن الغذائي من السكر، من خلال البحث العلمي الزراعي والإرشاد الزراعي ونقل التكنولوجيا والنهوض بإنتاجية القصب والبنجر وترشيد واستخدام المياه، فضلاً عن التوسع في زراعات بنجر السكر في الأراضي الجديدة مع رفع إنتاجية محصولي القصب والبنجر.

ويوجد في مصر عدد من الشركات الحكومية لإنتاج السكر، بالإضافة لعدة شركات من القطاع الخاص، ومن أكبر الشركات الحكومية: شركة السكر والصناعات التكاملية المصرية، والتي تقوم بإنتاج سكر القصب، بالإضافة لشركات إنتاج السكر من البنجر، ومنها شركة الدقهلية للسكر، وشركة الفيوم لصناعة السكر، وشركة الدلتا للسكر، وشركة النوبارية لصناعة وتكرير السكر.

ثانياً: أسباب حدوث المشكلة الحالية:

يرجع ارتفاع أسعار السكر في الأسواق المحلية، إلى ثلاثة عوامل رئيسية يمكن ايجازها على النحو التالي

١. تراجع المساحات المنزرعة من محصول قصب السكر من ٣٣٠ ألف فدان إلى ٢٨٠ ألف فدان مما أدى إلى قلة الإنتاج، نتيجة لما يلي:

- تأخر صرف مستحقات التوريد من شهر مايو حتى منتصف أغسطس، الأمر الذي أدى إلى تراجع المساحات المزروعة، وعزوف الفلاحين عن زراعته
- فتح باب التصدير، دون النظر إلى المخزون المحلي في المصانع
- عدم الاستجابة الفورية لحل جميع المعوقات، التي تواجه مزارعي قصب السكر بمحافظات الوجه القبلي.

• عدم الاهتمام بالمحاصيل السكرية لزيادة الإنتاجية وسد العجز بين الإنتاج والاستهلاك، فليس هناك برامج لإنتاج أصناف متميزة كما ونوعاً، بالإضافة إلى غياب استخدام أحدث الوسائل لمقاومة الأمراض والحشرات.

• ثبات قيمة منحة الري المقررة منذ سنوات قديمة، التي تقدر بنحو ٢٠ جنيهاً، وعدم إعادة النظر في العقود المبرمة بين مزارعي القصب وشركة السكر والصناعات التكاملية المصرية منذ الستينيات، والتي تنظم العلاقة بينهما، نظراً لتغير الكثير من الأوضاع، وعدم رفع قيمة السلفة للمزارعين غير المتعاقدين، وعدم إلزام المصانع احتساب نسبة ٣% شوائب بواقع ٣٠ كيلو للطن.

• ثبات سعر طن قصب السكر بنحو ٤٠٠ جنيه/طن نظراً لارتفاع تكاليف زراعته وحصاده، ولذلك فلا بد من مراعاة ارتفاع التكاليف الزراعية التي أرهقت المزارع، وتعرضه للخسارة بعد انتظار عام كامل للمحصول لتسديد الالتزامات المالية المستحقة لبنك التنمية والائتمان الزراعي.

• بالإضافة إلى تراكم الفوائد على المزارعين.

ومن ثم تسبب تراكم مشاكل زراعة القصب في محافظات: قنا، أسوان، سوهاج، المنيا، الأقصر، في هجر زراعة هذا المحصول الاستراتيجي، ومن ثم تراجع المساحات المنزرعة وبالتالي تراجع حجم الإنتاج، مما أدى إلى زيادة الأسعار بالأسواق.

٢. سلوك احتكاري لكبار التجار:

حيث قامت مافيا التجار باحتكار السلعة لرفع سعر السكر بالأسواق-فالسعر موجود في المخازن وعلى الأجهزة الرقابية التحرك-فقد قام التجار بتخزين كميات كبيرة من السكر لتعطيش السوق بالتزامن مع زيادة الطلب عليه للاستفادة من فارق السعر بعد التخزين خاصة بعد بيعه بالسوق الموازية. كما قام المصدرين بشراء كميات كبيرة من السكر وبيعها بالسوق الخارجي لتحقيق أعلى هامش ربح، وزيادة معدل التهريب خلال الفترة الماضية.

٣. إجماع المستوردين عن استيراد السكر من الخارج نتيجة لسببين:

- أزمة الدولار وارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية، وهو أكثر الأسباب التي أدت لتراجع المعروض من السكر، والذي أحدث زيادة في السعر بنحو ٥ جنيهاً. فالأسعار في الخارج مرتفعة في ظل تدهور القيمة الشرائية للجنيه مقابل الدولار.
- الزيادة الأخيرة في الأسعار الدولية للسكر نتيجة ظروف الطقس غير المواتية في منطقة الإنتاج الرئيسية في جنوب وسط البرازيل التي تُعد أكبر منتج ومصدر للسكر في العالم. ومما ساعد أيضاً على دفع الأسعار في اتجاه الصعود تراجع الإنتاج في الهند، ثاني أكبر منتج للسكر في العالم، ونقص المعروض من الإمدادات في تايلند والصين.

وقد كشف تقرير "الأسعار العالمية للسلع الاستراتيجية"، والصادر عن غرفة الصناعات الغذائية باتحاد الصناعات المصرية أن سعر طن السكر الخام "المستخرج من قصب أو بنجر السكر دون تكرير"، ارتفع من ٤٧٠,٧ دولار وفقاً لسعره خلال شهر سبتمبر الماضي إلى ٥١٦,٣ دولار خلال أكتوبر الجاري، بزيادة ٤٥,٦ دولار بالطن الواحد، وهو السعر المتوقع استمراره حتى شهر مارس المقبل.

وأوضح التقرير أن سعر طن السكر الخام ارتفع خلال شهر سبتمبر الماضي بنسبة ٨٧,١%، مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، في حين بلغ سعر الطن خلال أغسطس الماضي ٤٤٠ دولار، بما يعني أن سعر الطن زاد بنحو ٣٠ دولاراً خلال شهر واحد. وفيما يتعلق بالسكر الأبيض المكرر، فبلغت نسبة الزيادة خلال سبتمبر الماضي ٥٧,١% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، فيما ارتفع سعر الطن من ٥٦٩,٥ دولار خلال شهر سبتمبر، إلى ٥٩٨,٧٠ دولار بداية من أكتوبر الحالي، وهو السعر المتوقع استمراره حتى ديسمبر المقبل، بزيادة قدرها نحو ٣٠ دولاراً.

ويمكن اعتبار أن الأزمة الحالية غير مفاجئة، بسبب عدم سد العجز في احتياجات السوق، نظراً لوجود عجز بين الإنتاج والاستهلاك، والذي يقدر بحوالي مليون طن سنويًا. وعدم القيام بالاستيراد في الوقت المناسب، ويرجع هذا لارتفاع السعر عالميًا، ما أدى إلى قيام وزير التموين السابق، خالد حنفي، بشراء كميات كبيرة لسد العجز بين الإنتاج والاستهلاك من الأرصدة الموجودة لدى الشركات، وبالفعل تم شراء ٨٠% من هذه الأرصدة لسد العجز. بالإضافة إلى عدم تدارك الأمر في الوقت المناسب، ما أدى إلى حدوث الأزمة الحالية.

ثالثاً: الجهود الحكومية لحل الأزمة:

قامت وزارة التموين والتجارة الداخلية بعدة إجراءات تمثلت في الآتي:

- ضخ ٩٧ ألف طن سكر خلال عشرة أيام (الفترة من ١ إلى ١٠ أكتوبر الجاري). وذلك في إطار حرص الحكومة على تنفيذ خطتها العاجلة لتوفير الأرصدة الكافية من السلع الاستراتيجية لمدة ٦ أشهر. كما تم فعلياً التعاقد على استيراد ٤٢٠ ألف طن من السكر تصل خلال أيام، وذلك ككمية إضافية لتدعيم احتياجات السوق المحلية، ودعم الاحتياطات المستقبلية.
- التأكيد على توافر الأرصدة الكافية لدى شركة السكر والصناعات التكاملية المصرية وشركات البنجر المساهمة فيها، والتأكد من أن الرصيد آمن وكفي حتى آخر العام الحالي. وقد تعاقدت شركة السكر والصناعات التكاملية على نحو ١٥٠ ألف طن سكر وجاري تكريرها لضخها في الأسواق، كما قامت هيئة السلع التموينية بالتعاقد على ١٧٠ ألف طن سكر، إلى جانب طرح مناقصة بنحو ١٠٠ ألف طن أخرى خلال الأيام القادمة.
- زيادة المعروض من السكر بالأسواق، وتوفير السكر بجميع منافذ الدولة (بقالي التموين والمجمعات الاستهلاكية ومنافذ جمعيتي)، مع مضاعفة معدل الضخ اليومي للسلعة من ٣٠٠٠ إلى ٧٠٠٠ طن في اليوم لبطاقات التموين، بالإضافة إلى توفير السكر للقطاع الخاص، ويشمل شركات الصناعات الغذائية، لاستمرار إنتاج السلع الغذائية المعتمدة على السكر، إلى جانب السلاسل التجارية لطرح السكر بالأسواق بأسعار مناسبة.
- وكان وزير التموين قد أصدر قراراً وزارياً رقم ١٩٤ لسنة ٢٠١٦ يقضي بقيام كل من قطاع الرقابة والتوزيع والإدارة العامة لمباحث التموين بإحكام الرقابة على الأسواق ومخازن الجملة والسلاسل التجارية وذلك للتأكد من عدم التلاعب بالأسعار.

رابعاً: آفاق الحل:

لابد من تبنى سياسة تتضمن وجود منظومة متكاملة تسمح بالتحكم في عرض السلع الاستراتيجية الأساسية ومنها السكر لتقضى التعرض للازمات ومن المقترح ان تكون هذه المنظومة ثلاثية الابعاد على النحو التالي: -

البعد الأول: ضبط جانب الإنتاج والعمل على رفع الانتاجية

- ضرورة استنباط أصناف جديدة تزيد الإنتاجية، والاتجاه نحو التوسع الرأسي وتدعيم برامج الزراعة لإنتاج أصناف متميزة كما ونوعاً، وكذلك استخدام أحدث الوسائل لمقاومة الأمراض والحشرات، وتخفيض التكلفة على المزارعين وعلى الشركات المنتجة.
- ولكن تكرار أزمات السكر على مدى قصير، وحتى يمكننا سد الفجوة بين إنتاج السكر واستهلاكه، فمن الضروري التوسع في الاستقادة من مناطق الاستصلاح الجديدة ضمن مشروع المليون ونصف المليون فدان في زراعة بنجر السكر. وفي هذا السياق، فإن من المزمع إنشاء عدد من مصانع السكر بالصالحية الجديدة بمحافظة الشرقية، في عام ٢٠١٨، باستثمارات تصل إلى ٢,٥ مليار جنية لإنتاج نحو ٢٥٠ ألف طن من السكر، فضلاً عن تطوير بعض الشركات العاملة في هذا المجال.
- ومن المتوقع أن توفر المصانع الجديدة، حوالي ٤٠٠٠ فرصة عمل بين مهندس وفني وإداري. بالإضافة إلى التعاقد مع أكثر من ١٠ آلاف مزارع لتوريد جزء من احتياجات المصنع من البنجر وإنتاج ٤٠٠ ألف طن سكر سنوياً.
- متابعة زراعات قصب السكر وبنجر السكر بالمحافظات المختلفة، كما تعمل وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي على التوسع في زراعة بنجر السكر، على حساب القصب، لترشيد استخدام المياه، كما تعمل على توفير مستلزمات الإنتاج والأسمدة لها، فضلاً عن التنسيق مع مركز البحوث الزراعية، لاستنباط أصناف جديدة تعطي انتاجية عالية من المحصولين.
- تخصيص كميات معينة من السكر للصناعات التي ترتبط به، كصناعة الحلويات وغيرها، والتي تتهدد من مشكلة ارتفاع أسعار السكر.
- توجيه وزارة التموين بعدم تأخير صرف مستحقات التوريد والذي أدى إلى تراجع المساحات المزروعة من قصب السكر، وعزوف الفلاحين عن زراعته.

- دعم الدولة لتكوين تعاونيات زراعية أكثر كفاءة لمزارعي قصب السكر لإدخال الميكنة الزراعية بصورة أقوى وأكبر، حيث تعوق تفتت الملكيات الزراعية تنفيذ ميكنة الزراعة حاليا في هذا المنتج.
- قيام الحكومة برفع رسوم الحماية على السكر خلال الفترة الراهنة، لحل الأزمة التي يعاني منها السوق على مدار الثلاثة أشهر الماضية.

البعد الثاني: ضبط جانب الطلب ومنع الممارسات الاحتكارية

- تصميم حملات توعية لحث الناس على ترشيد استهلاك السكر للوصول إلى المعدلات الصحية، والتي تصل إلى ٢٥ كجم للفرد في السنة مقابل الاستهلاك الحالي والذي يصل إلى ٣٤ كجم.
- على الحكومة أن تفكر في العودة لاحتكار السكر الحكومي الذي يغطي ٧٠٪ من احتياجاتنا، وتخصيصه للمجمعات وبطاقات التموين كما كان يتم من قبل، وعدم تركه للتجار ثم قيام الدولة بالاستيراد لتلبية احتياجات المواطنين من السكر.
- يعود جزء أساسي من أزمة ارتفاع أسعار السكر مؤخرا ليس فقط إلى نقص المعروض ولكن أيضا إلى عمليات التخزين من بعض التجار وإخفاء السلعة، على النحو السابق عرضه، مما تسبب في إبراز الأمر في صورة أزمة، لهذا تحتاج منظومة توفير السلع الغذائية إلى تعديلات هيكلية، بدءا من تطوير شبكة التوزيع وإدخال السلاسل التجارية الكبرى والمجمعات الاستهلاكية والمراكز المتنقلة، مع تطوير شبكة متكاملة من الوحدات الصغيرة لزيادة مساحة الانتشار الجغرافي للتوزيع، على أن يتزامن ذلك مع تعديل مفهوم المخزون الاستراتيجي بشكله التقليدي ليشمل ليس فقط تغطية الاحتياجات المباشرة للأفراد ولكن ليتسع ليشمل الاحتياجات الخاصة بالشركات والمحلات التي تحصل على المنتج من ذات المصدر حتي لا يحدث تكرار للأزمات الأخيرة التي اشترك فيها كلا الطرفين معا، وهو ما يستدعي تطوير القدرات التخزينية الحالية وتعديل في آليات تمويل هذا المخزون الاستراتيجي وأساليب استخدامه.

البعد الثالث: اعتماد نظام انذار مبكر يسمح باستشعار حدوث الازمة والمواجهة
الفورية لها

- يجب أن يوجد تنسيق وتنظيم بين الشركات المنتجة والمستوردة للسلع الغذائية لمعرفة صافي ناتج كل سلعة بصفة دورية لمعرفة كمية الاحتياطي المحلي للسلع، والكم المفروض استيراده لسد العجز لتقادي حدوث أزمات.
- التخطيط مبكرا لتجنب تكرار حدوث الأزمة مستقبلا، فمنذ خمسة أشهر، تتصاعد أسعار السكر العالمية بسبب ارتفاع قيمة العملة البرازيلية أمام الدولار وبسبب عودة البرازيل لإنتاج الإيثانول الحيوي من السكر بتقنيات جديدة. وبالتالي كان يجب التخطيط لتكوين مخزون استراتيجي من السكر يكفينا لسته أشهر على الأقل.
- اتخاذ إجراءات لعلاج المشكلة على المدى القصير مثل الاستيراد من الخارج.